المجتمع المدني بليبيا ودوره في تعزيز المصالحة الوطنية "الواقع والتحديات"

د. محمد عطية الرازقي*
M.alrazgi@asmarya.edu.ly

DOI: 10.65727/2641-000-021-002

المستخلص:

يتناول هذا البحث واقع وتحديات منظمات المجتمع المدني في ليبيا، ودورها المحوري في تعزيز المصالحة الوطنية وبناء السلام الاجتماعي في ظل بيئة أمنية وسياسية معقدة، ويستعرض البحث التطور التاريخي للعمل المدني محلياً وعالمياً، موضحاً كيف تضاعف عدد المنظمات منذ عام 2011، لسدّ الفراغ المؤسسي في ليبيا والتوسط في النزاعات القبلية والمحلية، كما يناقش متطلبات العدالة الانتقالية وآليات الحوار الوطني، ويُسلط البحث الضوء على تحديات عديدة تعيق هذه العملية، ويوضح أهم الطرق الكفيلة بمعالجة هذه التحديات، ويختتم البحث بتقديم رؤية مستقبلية وتوصيات عملية تهدف إلى تنظيم وتفعيل دور المجتمع المدني لضمان استقرار دائم ودولة مدنية حديثة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني– المصالحة الوطنية– العدالة الانتقالية– الحوار الوطني– ليبيا.

Abstract

This research examines the realities and challenges facing civil society organizations in Libya, as well as their pivotal role in promoting national reconciliation and building social peace within a complex security and political environment. The study reviews the historical evolution of civil work both locally and globally, explaining how the number of organizations has multiplied since 2011 to fill the institutional vacuum in Libya and mediate local and tribal conflicts. Moreover, it discusses the requirements for transitional justice and the mechanisms of national dialogue. The research highlights numerous challenges hindering this process and outlines the key mechanisms to addressing them. It concludes by presenting a future vision and practical recommendations aimed at organizing and activating the role of civil society to ensure sustainable stability and a modern civil state.

Keywords. Civil society- National reconciliation- Transitional justice- National dialogue- Libya.

* د. محمد عطية الرازقي، محاضر، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

المقدمة:

يعتبر المجتمع المدني من الركائز الأســـاســـية لتحقيق التقدم والازدهار وتفعيل التنمية والاهتمام بقضـايا التنظيمات الاجتماعية والمهنية في أغلب دول العالم، ويسـمى المجتمع مدنيًا لأنه يتخذ طابعاً اجتماعياً سلمياً مستقلاً عن الدولة والحكومة وعن كل المؤسسات الرسمية، فقد شهدت ليبيا في الفترة الأخيرة تحولات جذرية في بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما أفرز تحديات جديدة تتطلب إعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز مشاركة فئات المجتمع المختلفة، لذا أصبح الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني من الموضوعات المهمة، ويزداد دورها بفعالية في الفترة الحالية لما تقوم به من تنظيم ومشاركة الأفراد في حق تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي توثر في حياتهم، ومساهمتهم الفاعلة في تحقيق التحولات التاريخية للمجتمع الليبي.

إن المجتمع المدني في ليبيا يواجه العديد من الإشـكاليات والصـعوبات النظرية والعملية، وتزداد الصـعوبة كلما أُقحم من قبل الفاعلين في المؤسـسـات والهيئات في أغلب المواضـيع الشـائكة، ولعل أبرزها قضية المصـالحة الوطنية، حيث تعاني البلاد من انقسامات سياسية وأمنية عميقة، أثرت على اسـتقرارها وتماسـكها، فكان دوره بارزاً وجلياً كفاعل مهم في عمليات تحقيق السـلام والمصـالحة، وبناء الجسور بين الأطراف المتنازعة، وتحليل الآليات والاستراتيجيات التي يستخدمها في تعزيز ثقافة الحوار وتقبل الآخر، فللمصـالحة الوطنية أهمية كبيرة، فهي إحدى وسـائل الاتصـال السـلمية الفعالة لمعرفة الحقيقة والتوصـل إليها، والإيمان بمبادئ العدل والإنصـاف في الحقوق والدفاع عن الديمقراطية، من خلال مشـاركة فعالة من المجتمع المدني باعتباره يمثل الجسـر الحقيقي بين السـلطة والمجتمع، ويقدم توصـيات عملية لبناء قدراته في دعم المصـالحة الشـاملة والاسـتقرار المسـتدام للدولة الليبية، رغم كل التحديات والصعوبات التي يواجهها.

مشكلة البحث:

على الرغم من تزايد عدد منظمات المجتمع المدني في ليبيا بعد عام 2011، واضـطلاعها بمهام إنسـانية واجتماعية متنوعة، إلا أن غياب الاسـتقرار السـياسـي والأمني، وتعدد الأطراف المتنازعة، والانقسـام المؤسـسـي، قد حدّ من فعالية هذه المنظمات، وسـاهم ذلك في تقليص دورها بحيث اقتصـر

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

لحد كبير على أنشطة الإغاثة وتقديم الخدمات، والعمل في مجال الحقوقي والسياسي، في بيئة تفتقر إلى تنظيم قانوني مستدام. ووفق ما سبق، فإن السؤال البحثي الرئيسي كما يلي: كيف يساهم المجتمع المدني في ليبيا في تعزيز المصالحة الوطنية، وما دوره في ذلك واقعياً، وأهم التحديات التي يواجهها؟

أهداف البحث:

1. تحديد مفهوم المجتمع المدني وبيان أهدافه، وإبراز الدور الذي يقوم به في تعزيز المصالحة الوطنية وتبنى المبادرات المطروحة لتشجيع المشاركة في الصلح الاجتماعي والسلم الأهلي.
2. توعية المواطن بالحقوق والمبادئ الأساسية، والاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال، وطرح كل المشاكل بطريقة شفافة ومحاولة حلها.
3. التعرف على العناصر المساعدة والمعيقة لعمل هذه المؤسسات وتقوية النسيج الاجتماعي الذى سيقود لاستقرار سياسي مبنى على حوار وطني يدعو للمصالحة الشاملة، ويساعد في بسط الأمن بالبلاد وتنميتها.
4. محاولة دعم جهود اللجنة الوطنية للحوار لتحقيق الصلح بين كل أفراد المجتمع بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أهمية البحث:

1. تنبع أهمية هذا البحث من الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في تعزيز المصالحة الوطنية وبناء الجسور بين الأطراف المتنازعة، ودراسة طبيعة مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا وأنشطتها ومعوقاتها.
2. توضيح دور النشاط الأهلي الذي يقوم به المجتمع المدني في معالجة عديد القضايا وتلبية الكثير من الاحتياجات المحلية.
3. يوفر البحث نتائج وتوصيات تمثل خارطة طريق لتعزيز دور المجتمع المدني في الأمن والاستقرار من خلال مصالحة وطنية شاملة واستدامتها.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

4. التطرق إلى الصـــعوبات والتحديات التي تقف عائقاً أمام تفعيل نشـــاط المجتمع المدني في ليبيا، والعمل على توفير إطار ثقافي واجتماعي واقتصادي يضمن ممارسة هذا المجتمع لأدواره بفاعلية ومساندتها.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على عدة مناهج بهدف الاســتفادة من خصــائص كل منها، وهي: المنهج التاريخي، الذي اســتُخدم لتتبع الجذور التاريخية لنشــأة العمل المدني والأهلي في ليبيا عبر الحقب المختلفة، ثم المنهج القانوني، واعتمُد عليه لفحص الأطر التشريعية واللوائح المنظمة لعمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية في ليبيا، وتحليل مدى مواءمة هذه القوانين والتشــريعات لضــمان اســتقلالية العمل المدني أو تقييده، وأخيراً تم اســتخدام المنهج الوصــفي التحليلي الذي اســتخدمه الباحث لتشــخيص واقع منظمات المجتمع المدني في ليبيا حالياً، وتحليل الأدوار والآليات والمبادرات التي تقدمت بها في مســـار المصالحة الوطنية، بالإضافة إلى رصد وتفكيك طبيعة التحديات الأمنية والسياسية التي تواجهها.

مفاهيم البحث:

1. **المجتمع المدني:** هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تعمل في المجال العام في الدولة لتحقيق أهدافها ملتزمة بقيم ومعايير المجتمع، وأداء الأدوار السلمية، وتشمل كل الجمعيات والروابط والنقابات والأندية[1].
2. **المصالحة الوطنية:** هي صيغة تفاهم بين أبناء الوطن الواحد للوصول إلى حالة متفق عليها لإنقاذ الوطن من أزمته، وبدورها تبحث في مفاهيم وآليات العدالة الانتقالية، وتحلل العوامل المســـاعدة على نجاح عمليات هذه المصالحة، والسعي للوصول إلى المصلحة المشتركة بالوسائل السلمية[2].

---

(1) بدر سعيد عبد الله جبوده، منظمات المجتمع المدني الليبية وتمكين الشباب، كلية التربية يفرن، جامعة الزنتان، *مجلة القرطاس*، العدد السادس والعشرون، المجلد السادس، كارس، 2025، ص291.

(2) أبوعجيلة رجب عبدالله يحيي، دور المجتمع المدني في تعزيز المصالحة الوطنية الليبية: التحديات الأمنية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في ليبيا المعاصرة، *مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد*، المجلد الأول، العدد الثاني، 2025، ص354.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

3. **الجمعيات الأهلية:** هي كل جماعة تسعى لتقديم خدمات اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو إنسانية، وذلك في إطار القانون والآداب العامة، ولا تسـعى إلى الربح، وتعتمد على العمل التطوعي في تحديد السياسات وتنفيذ البرامج والتمويل[1].

4. **العدالة الانتقالية:** مصطلح حديث نسبياً، وهي تعني: مجموعة من التدابير والإجراءات القضائية وغير القضائية يتم الاضطلاع إليها من خلال مرحلة ما بعد الثورات، بهدف التصدي لاتهامات حقوق الإنسان وغيرها من صور إساءة السلطات، وترمي إلى القصاص العادل للضحايا، وجبر الضرر، وإصلاح مؤسسات الدولة، لتحقيق المصالحة الوطنية، ومنع تكرار ما حدث[2].

5. **العمل التطوعي:** هو عمل غير ربحي لا يقدم نظير أجر معلوم، وهو عمل غير وظيفي يقوم به الأفراد من أجل مساعدة وتنمية مستوى معيشة الآخرين والمجتمعات البشرية بصفة مطلقة[3].

المحور الأول: تشخيص المجتمع المدني في ليبيا "النشأة – المفهوم – الواقع"

يتناول هذا المحور عرضاً لمفهوم المجتمع الليبي، كما يتناول لمحة عن المجتمع المدني في ليبيا وبداية ظهوره، وواقعه وتطوره وعلاقته بالدولة.

أولاً: مفهوم المجتمع المدني ووظائفه:

ينطلق مفهوم المجتمع المدني من المجالات الفكرية المختلفة السياسية والاجتماعية للتأكيد على التمييز بين الدولة والمجتمع، وتتمحور فكرته الرئيسية على مبدأ إقرار الحقوق المدنية الواجبة للأفراد، واعتبار وجود السلطة السياسية نتاجاً لعقد اجتماعي، وتنازل بين السلطة والفرد، للخروج من حالة

(1) محمود مصطفى البسكري، وزينة كامل كاره، *دور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير وتحديث التعليم في ليبيا*، المؤتمر العلمي الأول خلال الفترة من 6 –2021/7/1، الجمعية الليبية لمناهج واستراتيجيات التدريس، ص5.

(2) عادل إبراهيم الكماشي، المصالحة الوطنية في ليبيا الواقع والمأمول، *مجلة علوم التربية*، العدد 17، ليبيا، سبتمبر، 2024، ص222.

(3) آمنة مصطفي علي عمران، *دور مؤسسات المجتمع المدني في المحافظة على البيئة في ليبيا (زليتن دراسة حالة)* المؤتمر الثاني لعلوم البيئة، كلية الآداب، زليتن، الجامعة الأسمرية، ديسمبر، 2025، ص233.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

الطبيعة إلى نشأة المجتمع المنظم[1]. ويعرف المجتمع المدني بأنه: مجموعة من المؤسسات المدنية التي لا تمارس السلطة، ولا تستهدف أرباحاً اقتصادية، بل تساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية الرسمية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف[2]. كذلك عُرف بأنه: المجتمع الذى تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب والنقابات والاتحادات والروابط والأندية وجماعات المصالح، وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل الحضور الجماهيري وتعكس حيوية المجتمع[3]. وهو أيضًا: تجمع يتمتع بقوانين وأنظمة داخلية يمكن أن تنطبق بنجاح نسبيًا داخل منطقة عمل محدودة على هؤلاء الذين يعملون بطريقة يمكن تحديدها وفق معايير معينة[4].

ويدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعًا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية إلى عوامل وراثية وروابط الدم والولاءات مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة[5].

ثانياً: وظائف المجتمع المدني:

إن أهم وظائف المجتمع المدني تتمثل في النقاط التالية:

1. الوساطة والتوفيق والمصالحة من خلال تسهيل التواصل بين المسؤولين والمواطنين بطرق سلمية.

---

(1) أيمن السيد عبد الوهاب، *دور المجتمع المدني، في عملية التحول الديمقراطي*، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2011، ص33.

(2) على محمد بالليل، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في ليبيا، كلية الآداب . قصر الأخيار، جامعة المرقب، *مجلة العلوم الإنسانية والعلمية والاجتماعية*، العدد الأول، 2016، ص89.

(3) عبد الحميد الأنصاري، *الشورى وأثرها في الديمقراطية*، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص50.

(4) رانيا الصادق محرز، دور منظمات المجمع المعاني في دعم العملية الانتخابية (ليبيا إنموذجاً) *مجلة الأصالة*، المجلد الرابع، العدد العاشر، ديسمبر، 2024، ص246. ومنشور على الموقع :https://alasala, alandalus-Libya.org.

(5) ابراهيم الأشتر، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الليبي، الجمعية الليبية لعلوم التربية، *مجلة أصالة العدد السادس*، ديسمبر، 2022، ص40-42.
بحث منشور على الرابط التالي: https://alasala, alandalus-Libya.org

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

2. الاسهام في عملية بناء المجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية والسياسية، وغرس القيم والمبادئ في نفوس الأفراد، مثل قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن[1].
3. الحفاظ على النظام والانضباط من خلال مساءلة الحكومة، وتنظيم سلوك الأفراد والجماعات.
4. العمل على تحقيق الديمقراطية والمشاركة الطوعية في المجالين العام والسياسي.
5. الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق والدفاع عنها[2].
6. التنمية الشاملة وتعزيزها من خلال المساهمة في بناء المجتمع، ومتابعة المشاريع التنموية.
7. ملء الفراغ وسد الثغرات في حال غياب الدولة أو انسحابها من بعض الوظائف كالإنتاج وتوفير الخدمات والعلاج[3].

ثالثاً: لمحة عن المجتمع المدني في ليبيا وبداية ظهوره:

يعتبر العمل الأهلي في ليبيا قديم النشأة والظهور مع أنه لم يتبلور في شكل نمط مؤسسي معين له قوانين ولوائح تنظمه، بل كان في شكله البدائي التلقائي الذي تشكله الظروف والبيئة المحيطة، كل حسب جهده وقدرته ودافعه الأساسي الديني، وكانت مشاركات الجمعيات الأهلية تقتصر على تقديم المساعدات العينية للعائلات المحتاجة إلى جانب مبادرات بسيطة مثل الكتاتيب والزوايا التي قامت بالجهود الذاتية للأهالي في إطار التبرع لغرض تحفيظ القرآن الكريم، وتعليم القراءة والكتابة وبعض العلوم الفقهية الأخرى[4]. وتشير المصادر التاريخية بأن العهد العثماني الثاني هو بداية التكوين للعمل الأهلي في ليبيا، وتحديداً في أواخر القرن التاسع عشر (1835 – 1911) فقد شهدت البلاد محاولات إصلاحية في تطور مؤسساتها، حيث ساعد المناخ السائد حينذاك على القيام بتأسيس عدد من المرافق

(1) عيسى الشماس، *المجتمع المدني "المواطن والديمقراطية*، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008، ص18.
(2) الأشتر، *دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الليبي*، مرجع سابق، ص408.
(3) خالد مفتاح أحمد، وعلى مفتاح أحمد، المجتمع المدني وأثره على الأمن القومي الليبي، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة المرقب، *المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة*، 2025، ص677. https://creativecommons.org/licensby/.
(4) حميدة ميلاد ابورونية، *مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية بليبيا: بين الرؤية وآليات العمل*، ورقة علمية مستقلة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، 2014، ص2.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

التربوية والأهلية التي شـــجعت الأهالي على التنافس في جمع التبرعات، وتنفيذ المشـــاريع التعليمية لمدرسـة الفنون والصـنائع الإسـلامية، أما فترة الاحتلال الإيطالي فقد شـكلت قطيعة تاريخية حادة أمام تراكم تجربة المجتمع المدني، ولم تقم هذه الســلطات بأي عمل مجتمعي يمكن أن يصـــنف في خانة العمل المدني أو الأهلي، بل عملت على تكريس إدارة عسكرية عنصرية بكامل البلاد[1].

وفي عهد الإدارة البريطانية تنفس الناس الصـــعداء، فقد سُـــمح بتأســـيس الأحزاب الســـياســـية والجمعيات الأهلية والأندية المختلفة، ومُنحت التراخيص لمزاولتها، ولعبت أدواراً اجتماعية وثقافية وتربوية، وبعد الاستقلال تم تأسيس عدد من المؤسسات الأهلية، حيث كانت الدولة تدعمها، وفق لوائح تنظيمية، وتأسـست فيها قواعد الأعمال الخيرية، مما سـاهم في انتشـار ثقافة العمل الأهلي، وفى سـنة 1970 صـدر القانون رقم (111) بشـأن الجمعيات، وتواصـل العمل بهذا القانون حتي سـنة 2001، وبعدها تم إعادة تنظيم هذه الجمعيات، فتم التضـــييق على العمل الأهلي، وألغت الدولة دعمها المادي للنشـاطات الأهلية، وسـمحت بالاسـتثمار في الجمعيات الأهلية، مع وجود بعض التقيدات على حرية التنظيم والتأسيس للمنظمات والمؤسسات غير الحكومية، مما قلص من دور التنمية المجتمعية والعمل الأهلي والمدني في ليبيا[2].

لقد عانى المجتمع المدني في ليبيا من هيمنة الدولة وتسـلطها منذ إعلان اسـتقلالها سـواء تعلق ذلك بالنظام الملكي أو الجماهيري، ففي عام 1963 تم إلغاء الأحزاب الســـياســـية وحلها، وفى عام 1972 أُعتبر تكوين الأحزاب الســـياســـية جريمة يعاقب عليها القانون، مما جعل من النقابات المهنية والروابط الاجتماعية والتنظيمات الأخرى الالتزام بالسـياسـة العامة للدولة التي تملك وحدها حق إنشـاء أو حل هذه التنظيمات، مما أفقد المجتمع المدني الاســـتقلالية والانفصـــال عن الدولة، بل أعتبر جزءً منها، وبغياب هذا المكون جعل من عملية الانتقال السياسي عرضـة للفشل في تحقيق أي مستوى من الديمقراطية، وفي مرحلة ما بعد أحداث 2011، تأسست المئات من منظمات المجتمع المدني الجديدة،

(1) محمد رجب طرنيش، *العمل الأهلي في ليبيا*، منتدى ليبيا، 15- 5- 2014 WWW.LibyaForm.org

(2) حسين سالم مرجين، المجتمع المدني في ليبيا بعد صورة 2011 – المفهوم والمدلول والروية المستقبلية، *مجلة رواق المعرفة، كلية التربية جنزور*، العدد العاشر، 2015، ص10.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

وتم تشكيلها في أغلب قطاعات الدولة وساعدتها على استعادة الأمن والنظام، وساهمت في المصالحة الوطنية خاصة في المناطق التي تشهد توتراً، ولعبت دوراً فعالاً في إنهاء اشتباكات قبلية قاتلة، وقامت بدفع عجلة بناء السلام ومحاولة توحيد ليبيا التي يتراوح فيها عدد منظمات المجتمع المدني حالياً ما يزيد عن خمسة آلاف منظمة وجمعية منتشرة في كامل ربوع الوطن[1].

وبعد عام 2011 شهدت ليبيا نقلة في عدد منظمات المجتمع المدني، حيث تأسست مئات المنظمات والجمعيات التي تعمل في مجالات متنوعة، والتي ساهمت في توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم وشاركت في مراقبة الانتخابات، وقدمت خدمات أساسية في مناطق مختلفة خاصة في ظل ضعف مؤسسات الدولة، وشملت مجالات أوسع مثل المصالحة بين القبائل، ودعم ضحايا العنف، وتعزيز حقوق المرأة والطفل، والعمل الإنساني في مناطق النزاع، ولعبت دوراً مهماً في الحفاظ على النسيج الاجتماعي، ولو جزئياً في العديد من المناطق من خلال تعزيز الجهوية المشتركة، والتأكيد على القيم الإنسانية والاجتماعية[2].

رابعاً: علاقة المجتمع المدني في ليبيا بالدولة:

إن العلاقة بين الدولة ومؤسسة المجتمع المدني هي علاقة تكامل واعتمادها متبادل، فالدولة هي التي تصنع القوانين والتشريعات التي تحدد إطار حركة مؤسسات المجتمع المدني وقواعده، ومنها القواعد التي تحدد كيفية تأسيس الجمعيات والمنظمات الأهلية[3]. وتتأثر هذه العلاقة وتختلف حسب طبيعة النظام السياسي السائد في المجتمع، ويسهل التعرف عليها وتحديدها عندما تكون طبيعة هذا النظام معروفة وثابتة، إن كان ديمقراطياً أو شمولياً أو تسلطياً[4]. ولكن هذا يختلف مع الحالة الليبية،

(1) المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا: صراع القبيلة والدولة (الجزء الثالث) *مركز الجزيرة للدراسات*، 2024، ص8. منشور على الموقع: https://studies.aljazeera.net

(2) يحيى، دور المجتمع المدني في تعزيز المصالحة الوطنية الليبية: التحديات الأمنية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في ليبيا المعاصرة، مرجع سابق، ص354.

(3) بالليل، *دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في ليبيا*، مرجع سابق، ص96.

(4) محرز، دور *منظمات المجمع المعاني في دعم العملية الانتخابية (ليبيا نموذجاً)*، مرجع سابق، ص222.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

فحداثة المجتمع المدني وظهوره أخيراً، وسرعة ازدياده ووصوله بالآلاف من المنظمات لأمر يستدعي الاستغراب والتوقف عنده، وإن سلمنا جدلاً أن مزاولة نشاطه في النظام السابق كانت محدودة ومحتكرة على النظام نفسه، فإن اهتمام بعض الدول الخارجية بالمعارضة السياسية ودعمها لأطراف دون أخرى، جعل من بعض هذه المنظمات بوابة لتدخل هذه الدول في الواقع السياسي الليبي، وفرض هيمنتهم عليه. ولعبت منظمات المجتمع المدني في ليبيا أدواراً مهمة في عملية التحول الديمقراطي، حيث ساهمت في توعية المواطنين بالحقوق والواجبات المناطة بهم، وبدورها شاركت في عمليات المراقبة للانتخابات، وقدمت الخدمات الأساسية في مناطق عدة، كما برز دورها المهم وبشكل خاص في مجال المصالحة الوطنية وحل النزاعات في المناطق التي شهدت اضطرابات وانتهاكات لحقوق الإنسان أثناء هذه الأحداث وما بعدها[1]. في ظل غياب الدولة، فسدت هذه الفجوة من خلال ممارسة بعض المسؤوليات الخاصة بالدولة ووظائفها، وساعدت على استعادة النظام وركزت على نزع فتيل الصراع بين القبائل، ولتعزيز دورها في عملية بناء الدولة الليبية يجب التركيز على أساسيين هما[2].

الأول: الرغبة في الوجود والمشاركة في المبادرات والحراك.

الثاني: وضع قانون عصري يكرس استقلالية المجتمع المدني، وعدم تبعيته لأية جهة.

وعلى الرغم من التوسع الكبير في عدد المنظمات الأهلية في ليبيا بعد أحداث 2011، وبالرغم من الجهود التي تبذلها هذه المنظمات الخيرية والخدمية لمواجهة الكثير من المصاعب المجتمعية، فإن فاعلية المنظمات الأهلية في ليبيا لاتزال محدودية التأثير، سواء على مستوى الفئات المستهدفة، أو

(1) يحيى، دور المجتمع المدني في تعزيز المصالحة الوطنية الليبية: التحديات الأمنية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في ليبيا المعاصرة، مرجع سابق، ص355.

(2) المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا: صراع القبيلة والدولة (الجزء الثالث) *مركز الجزيرة للدراسات*، 2024، ص8. منشور على الموقع: https://studies.aljazeera.net

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

المجتمع عموماً، فإن فعاليتها نسبية، وتتم في إطار الدور الخدمي والخيرى لا غير، والذى هو السائد الآن، فهي ما تزال بعيدة عن المشاركة الحقيقية ودورها محدود الفاعلية، وذلك للأسباب التالية[1].

1. قلة التمويل وضعف الميزانية المتاحة لها.
2. القصور في الحماس والولاء لمنتسبيها.
3. ضعف الإمكانيات وتكوينها المؤسسي وقلة الخبرات الفنية والإدارية.
4. الديمقراطية شكلية في أغلب هذه المنظمات.
5. السيطرة الفردية على المنظمة وشخصنتها.

المحور الثاني: المجتمع المدني في ليبيا وتعزيز المصالحة الوطنية (الدور – آليات الحوار – التحديات)

يتناول هذا المحور عرضاً مفهوم المصالحة الوطنية، كما يتناول علاقة المصالحة الوطنية بالعدالة الانتقالية، ويتناول تحليل دور المجتمع المدني في المصالحة الوطنية وآليات الحوار الوطني، وواقع المصالحة وآليات الحوار الوطني وتجسيد المصالحة الوطنية، ثم عرض لأبرز تحدياتها وسبل معالجة تلك التحديات.

أولاً: مفهوم المصالحة الوطنية:

تعرف المصالحة بأنها: المصالحة بين الأطراف المتنازعة أو المتخاصمة في الوطن الواحد، وتتم تحت رعاية ومباركة الدولة[2]. وهي صيغة تفاهم بين أبناء الوطن الواحد للوصول إلى حالة متفق عليها لإنقاذ الوطن من أزمته، والسعي المشترك نحو إلغاء العوائق، وتصحيح ما ترتب عنها من

(1) علي عبد الله المفترش، إسهامات منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعى بحقوق المرأة في المجتمع الليبي، الأكاديمية الليبية لدراسات العليا طرابلس، *مجلة علوم التربية*، العدد السابع عشر، سبتمبر، 2024، ص515.

(2) عازه عمر بوغندورة، ليبيا والمصالحة الوطنية، *مجلة المختار للعلوم الإنسانية*، جامعة عمر المختار، العدد التاسع والعشرون، 2018، ص 284 – 285.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

مأسي، وأخطاء وانتهاكات وجرائم، والنظر بتفاؤل إلى المستقبل المشترك[1]. والمصالحة هي: وسيلة ينتقل من خلالها المجتمع من الماضي المنقسم إلى المستقبل المشترك، من خلال إعادة بناء الثقة داخل العلاقات الاجتماعية، ولا يمكن فرضها بل يتم اختيارها طواعية دون إكراه[2].

ثانياً: علاقة المصالحة الوطنية بالعدالة الانتقالية:

إن العدالة الانتقالية هي ضرورة لانتقال المجتمع إلى مصالحة وطنية مستدامة، تتيح للضحايا بأن يتصالحوا مع معاناتهم السابقة، وتساعد الجناة على منح الفرصة لهم للاعتراف بأخطائهم، ولتحقيق العدالة الانتقالية كخطوة أولى نحو المصالحة الوطنية، وحيث أن تغيير النظام في ليبيا مقارنة بالدول العربية المجاورة جاء بعمل مسلح نتج عنه العديد من الأحقاد والنزاعات بين المناطق والمدن، فكان هذا الوضع الاستثنائي الأثر في إنشاء منظومة العدالة الانتقالية لأسباب عديدة هي[3].

1. التأخير في بناء المؤسسات الأمنية الوطنية بحيث تكون تحت سيطرة الحكومة في الدولة.
2. انتهاكات حقوق الإنسان لم تكن مقصورة على النظام السابق، بل امتدت إلى ما بعده.
3. تعدد الأطراف المتورطة في هذه الانتهاكات سواء كانت داخلية أم خارجية.

تعد المصالحة الوطنية الحقيقية المخرج الوحيد والآمن للعديد من الدول التي شهدت نزاعات وانتهاكات جسيمة، وأحداث دموية مسلحة لخروجها من أزمتها، بالرغم من أن هذا الخيار لا يتصف بإرادة سياسية وطنية في أغلب الأحيان، بل هو وليد تداعيات ومعطيات أمنية، وظروف اقتصادية وإقليمية ودولية محيطة بالدولة، ومع ذلك استطاع خيار المصالحة الوطنية أن يكفل الأمن والاستقرار، ولو بعض الشيء للعديد من الدول خاصة في مرحلة التغيرات السياسية التي حدثت لها[4].

---

(1) سعاد محمد مهذب، دور مجالس المصالحة الوطنية في الواقع الاجتماعي الليبي، دراسة ميدانية بمنطقة الجبل الغربي، *مجلة العلم المبين*، الجزء الأول، العدد الخامس عشر، ديسمبر، 2023، ص129.

(2) الكماشي، *المصالحة الوطنية في ليبيا الواقع والمأمول*، مرجع سابق، ص218.

(3) سالم دينار على عمر، ميلاد محمد ميلاد الشاطر، *مقاربة التجارب الأفريقية للمصالحة الوطنية في ليبيا (دراسة لحالتي رواندا وأوغندا)*، المؤتمر العلمي السنوي الأول، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، تحت شعار تحديات بناء الدولة الليبية بين الواقع والأفاق، الجامعة الاسمرية الإسلامية، نوفمبر، 2020، ص664.

(4) الكماشي، *المصالحة الوطنية في ليبيا الواقع والمأمول*، مرجع سابق، ص221.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

إن قضـــية المصـــالحة الوطنية هي إحدى أهم التحديات التي تواجه الدولة الليبية بعد أحداث 2011، حيث تعاني البلاد من انقسـامات سـياسـية وأمنية عميقة، أثرت ولازالت تؤثر على اسـتقرارها وتماسكها، وفى سياق هذا الوضـع المعقد برز دور المجتمع المدني كقوة فاعلة مهمة في عملية البناء والمصـــالحة، رغم كل التحديات التي يواجهها والدور المحوري الذي يلعبه في عمليات المصـــالحة الوطنية والســـلام في ظل الانقســـام الســـياســـي والمجتمعي، من خلال بناء الجســـور بين الأطراف المتنازعة، وملء الفراغ المؤسـسـي، والمسـاهمة في عملية التحول الديمقراطي[1]. فالمصـالحة الوطنية يجب أن تكون على أسـس ومعايير محددة من خلال الاحتكام للقانون والدسـتور، وتغليب المصـلحة العامة على المصـلحة الشـخصـية الضـيقة، مع احترام للثوابت الوقائية، وصـونها، وعدم المسـاس بها، وهدفها بالدرجة الأولى بناء وطن موحد، وحياة تنموية شاملة ومستدامة[2].

ثالثاً: دور المجتمع المدني في المصالحة الوطنية وآلية الحوار الوطني:

رغم الصعوبات المتعددة التي اعترضت عملية المصالحة في ليبيا، فقد نجحت العديد من منظمات المجتمع المدني في لعب أدوار مهمة في هذه العملية على مستويات مختلفة، فعلى المستوى المجتمعي المحلى سـاهمت منظمات محلية في حل نزاعات بين قبائل ومدن مختلفة، خاصـة في مناطق الجنوب والغرب، واسـتطاعت توظيف معرفتها بالثقافة المحلية، والعلاقات الاجتماعية في بناء جسـور الحوار والثقة بين الأطراف المتنازعة[3]. ونظمت عديد الملتقيات والحوارات بين مختلف الأطياف السـياسـية، وسـاهمت هذه الملتقيات في كسـرت حاجز الخوف بين الأطراف المتنازعة المختلفة، كما دعمت جهود بناء ثقة متبادلة بشكل أفضل للمواقف والمصالح المختلفة، كذلك قدمت منظمات حقوق الإنسان الدعم النفسي والقانوني للضحايا، كما شمل الدعم الدعوة لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، مما يساهم في تعزيز العدالة الانتقالية في ليبيا، وفي مجال التوعية وتحقيق الســـلام نفذت عديد المنظمات برامج في

(1) يحيى، دور المجتمع المدني في تعزيز المصالحة الوطنية الليبية: التحديات الأمنية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في ليبيا المعاصرة، مرجع سابق، ص350.

(2) ابورونية، *مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية بليبيا*، مرجع سابق، ص6.

(3) عبد السلام التاورغى، المصالحة المجتمعية، تجربة الكفرة، *مجلة دراسات محلية*، المجلد 5، العدد 2، 2023، ص78.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

التوعية ونشـــر ثقافة الأخوة والتســـامح والحوار، من خلال الحملات الإعلامية، ونبذ الكراهية، وتعزيز القيم الإنســـانية، وتدريب القيادات المحلية على آليات الوســـاطة والمصـــالحة، لتقليل من النزاعات والتوترات.

رابعاً: واقع تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا:

الواقع المرير الذي شـهدته ولا زالت تشـهده ليبيا ثبت أن مسـار العدالة الانتقالية عرف العديد من العقبات بما هو مرتبط بممارسـات غير مسـؤولة من بعض الأطراف المتنازعة، والأوضـاع التي ترتب عليها تغيير النظام السـياسـي، مع بروز وتنامي الانقسـامات الداخلية، وفوضـى انتشـار السـلاح خارج المؤسـسـات العسـكرية، وتزايد التدخلات الخارجية، وغياب الإرادة المحلية الحقيقية والصـادقة من أجل تفعيل مسار العدالة الانتقالية باعتبارها السبيل الآمن لبلوغ المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة، وبناء الدولة المدنية، دولة القانون والمؤسسات، والوصول بالوطن إلى شاطئ الأمان[1].

إن انعدام الثقة بين الأطراف الليبية المتخاصـمة أدى إلى عدم صـياغة ميثاق شـرف وطني جامع وملزم، يُراعى فيه خصـوصـيات المجتمع الليبي، ويضـمن المبادئ الأسـاسـية المنظمة لعملية المصـالحة الوطنية الحقيقية، مما أدى إلى فشـــلها وتعثرها، حيث لم يدار هذا الملف من جهة مســـتقلة ومحايدة بهدف بناء دولة مدنية حديثة عمادها القانون والمؤسسات، ودستور وطني يجمع الليبيين وينظم حياتهم السياسية، ويكفل الحقوق والواجبات، ويضمن التوزيع العادل للموارد والثروات، ويحقق نجاح المصالحة التي هي الركيزة الأسـاسـية لبناء ليبيا جديدة أكثر اسـتقراراً وتماسـكاً، وطي صـفحة الماضـي المرير، واعادة الاعتبار لمفهوم الدولة[2].

خامساً: آليات الحوار الوطني وتجسيد المصالحة الوطنية:

يعتبر الحوار الوطني من العناصر الحيوية والمهمة ما بعد النزاع، ويوفر لمختلف أطراف هذا النزاع الوسائل لمناقشة القضايا الحساسة والوصول إلى بيئة تحدث حلولاً، ممكنة ومشتركة. ويعرف الحوار في

---

(1) الكماشي، *المصالحة الوطنية في ليبيا الواقع والمأمول*، مرجع سابق، ص226.

(2) مستقبل المصالحة الوطنية في ليبيا (2025) ركيزة أساسية نحو الاستقرار، ص212، منشور على الموقع التالي: https://libya24.tv 12025107/06/11829

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

هذا السياق بأنه عمل وقائي احترازي يتضمن مجموعة من الإجراءات السياسية والعسكرية بالأساس لجعل السلم خيار واقعي من أجل عدم العودة للعنف، وتجاوز الآلة العسكرية والاقصاء بكل أشكاله المادية والمعنوية[1]. لذلك كان الحوار الوطني لإنجاح إي مصالحة خياراً ضرورياً للمجتمع والدولة معاً، وفي عملية أي حوار يقوم الأعضاء المتحاورين بتحديد القضايا والمصالح والاحتياجات الأساسية، ليجد لها حلولاً تخدم عملية المصالحة الوطنية، وأن تكون مفتوحة أمام التأثر والإثراء بفعل مشاركة المواطنين، للوصول إلى حوار هادف ومثمر، حيث يفضل الحفاظ على تركيز متزن من ثلاث جوانب من المبادرة، وهي القضايا النفسية والجوهرية والإجرائية، وهو ما يسمى بمثلث الرضا، ويتوقف نجاح مبادرة الحوار بدرجة كبيرة على الآتي:

1. امتلاك القدرات والأخلاقيات المطلوبة لحل النزاعات سلمياً.
2. اعتبار الشفافية والمسئولية هما الأساس لإدارة الحوار الديمقراطي.
3. توفر الكفاءة والقدرة للفاعلين في الحوار ولصالح الجميع[2].

ولكى ينجح هذا الملتقى أو الحوار الوطني الشامل يكون لزاماً الاتفاق على الآتي:

1. اعتبار وحدة الوطن وسيادته من الثوابت الوطنية.
2. توحيد المؤسسة الأمنية والعسكرية من خلال دمج المسلحين، وإنهاء كافة أشكال النزاع المسلح.
3. توحيد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإنهاء مظاهر الانقسام[3].

لقد طورت منظمات المجتمع المدني آليات حديثة ومبتكرة للحوار والمصالحة تستفيد من التطورات العالمية في هذا المجال، وتتناسب مع طبيعة النزاعات المعاصرة في ليبيا، ومن أبرز هذه الآليات برامج الحوار المجتمعي المنظم من خلال جلسات منهجية تجمع ممثلين من مختلف الأطراف

(1) عمر، والشاطر، *مقاربة التجارب الأفريقية للمصالحة الوطنية في ليبيا*، مرجع سابق، ص658.
(2) ابورونية، *مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية بليبيا*، مرجع سابق، ص8.
(3) عمر، والشاطر، مقاربة التجارب الأفريقية للمصالحة الوطنية في ليبيا، مرجع سابق، ص660.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

المتنازعة في إطار منظم يضمن المشاركة العادلة، والاستماع المتبادل، وتهدف إلى فهم الأسباب الجذرية للنزاع، ووضع حلول مقبولة من جميع الأطراف[1].

سادساً: أبرز التحديات التي تواجه المجتمع المدني والمصالحة الوطنية:

هناك الكثير من العقبات التي قد تقف في وجه التصالح والمصالحة وأهمها ما يلي:

1. ضعف مؤسسات الدولة، وعدم قدرتها على تحقيق الانصاف قبل السعي للمصالحة.
2. انتشار السلاح، والاقتناع الخاطئ بأن القوة والسلاح هما الحل، رغم ما يجلبه من الظلم والخسائر والفوضى.
3. تجاهل التحديات والمطامع للدول الخارجية التي تهدد وحدة ليبيا ونسيجها الاجتماعي أمام ضياع الوطن بأكمله[2].
4. تسيس مشروع المصالحة وربطها بالعملية السياسية، مما أدى إلى تشعبها وتعقيدها دون مبرر، وتشدد بعض الأطراف المتخاصمة، وتعنتها دون وجه حق.
5. تأخر محاسبة الجناة، الأمر الذى تسبب في سعى أولياء الدم باستيفاء الحق بنفسهم، مما زاد من اتساع هوة الخلاف والصراع[3].

إن تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة في أي مجتمع تحتاج لتظافر الجهود، وتوفر إرادة صادقة وعزيمة قوية من الجميع، والوضع الليبي بالرغم من وصول أغلب أطراف الصراع فيه إلى مرحلة النضج لأهمية هذه المصالحة بعد تجربة من الاختلاف والإحتراب تعترضه صعوبات واقعية تقف عائقاً دون تحقيق هذه المصالحة[4]. وبعد مرور ما يزيد على عقد من الزمن لا تزال ليبيا في حالة من

---

(1) يحيى، دور المجتمع المدني في تعزيز المصالحة الوطنية الليبية: التحديات الأمنية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في ليبيا المعاصرة، مرجع سابق، ص358.

(2) إحميد، المصالحة الوطنية الليبية طريق السلام لبناء الدولة – عين ليبيا، ص230. ومنشور على الموقع التالي: httpsill www.eanlibya.com

(3) بوغندورة، *ليبيا والمصالحة الوطنية*، مرجع سابق، ص492.

(4) أميرة محمد زحلوق، دور المصالحة الوطنية في مواجهة مظاهر العنف في المجتمع الليبي، *مجلة الأصالة*، العدد الثامن، المجلد الثاني، ديسمبر، 2023، ص317.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

الفوضى السياسية والاجتماعية والصراعات التي تتزايد يوم بعد يوم لتتراكم صراعات الماضي، وتفرز صراعات جديدة إنسانية واقتصادية[1]. وهناك جملة من التحديات التي تقف أمام تفعيل نشاط المجتمع المدني في ليبيا، وأهمها:

1. تعد القيود القانونية والتشريعية من أهم معوقات نشاط المجتمع المدني والحد من إسهامه في الإصلاح السياسي.
2. غياب التمويل المالي وعدم وجود مصادر تمويل ثابتة تضمن بقاء واستمرار هذه المنظمات، مما أثر سلباً على أنشطتها وقدرتها التشغيلية[2].
3. تأثر بعض منظمات المجتمع المدني بالاستقطاب السياسي الذي شهدته البلاد، مما أثر على حياديتها ومصداقيتها، ويجعلها في حالة تخبط إلى أن ينتهى بها الأمر إلى الفشل.
4. نقص الحماس والتدريب المتخصص في إدارة المنظمات والعمل المدني[3].
5. محدودية التطوع خاصة لدى الشباب، وقلة في الكفاءات والمهارات.
6. غياب الشفافية والممارسة الديمقراطية، داخل مؤسسات المجتمع المدني.
7. غياب آليات البناء المؤسسي، والاعتماد على العمل العشوائي، وعدم توافر الوعي لدى النخب القائدة لهذه المؤسسات[4].

كذلك هناك العديد من الأسباب التي تكمن وراء فشل الدولة الليبية في تحقيق مصالحة وطنية شاملة، وتتمثل في تحديات داخلية وخارجية والتي بدورها تعرقل عمل مجالس هذه المصالحة، وتؤخر الاستقرار، وتوقف البناء والتنمية، وأهم هذه التحديات ما يلي:

---

(1) مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا (2023) دراسات سياسية، ص14. ومنشور على الموقع التالي: https://icss.ae/studies/view .

(2) أحمد، وأحمد، *المجتمع المدني وأثره على الأمن القومي الليبي*، مرجع سابق، ص682.

(3) يحيى، دور المجتمع المدني في تعزيز المصالحة الوطنية الليبية: التحديات الأمنية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في ليبيا المعاصرة، مرجع سابق، ص354.

(4) موسى، هند عبد القادر حسين. "التحديات التي تواجه المجتمع المدني في ليبيا". *مجلة دلالات*، ع. 10 (مارس 2024). https://j.ta.edu.ly/delatat/index، ص150.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

1. الاقتناع الخاطئ بأن القوة والســـلاح هما الحل، رغم أن التجربة الطويلة أثبتت أن القتال لم يحقق سوى المزيد من الظلم والخسائر[1].
2. الخلافات والانقسامات السياسية، حيث أصبحت النخب المتنافسة والمتصارعة على الساحة الليبية تعُلي المصالح الشخصية القبلية والمناطقية على مصلحة الوطن، مما جعل من المرحلة الانتقالية تتسم بدرجة عالية من الصعوبة والتعقيد[2].
3. لم تكن هناك ثقافة سياسية تقوم على ضرورة وجود مجتمع مدنى بمثابة الوجه الآخر للدولة ليعزز المصالحة الوطنية، ويصبح عنصراً أساسيًا في الحياة السياسية والاجتماعية[3].
4. التدخل الخارجي من قبل العديد من القوى الخارجية الإقليمية والدولية وتأثيرها على الاســـتقرار، وزيادة تعميق الخلافات، وتأخير مشروع المصالحة الوطنية.
5. غياب صياغة عقد سياسي اجتماعي جديد يستند إلى دستور يمثل خارطة طريق لتنظيم الحياة السياسية وصولاً في نهاية المطاف إلى خيار التصالح الذى لا مفر منه، وعدم وجود عدالة انتقالية بآليات شفافة ترتب الأوراق داخل البيت الليبي في محاولة لجبر الكسر وتصحيح الخطأ[4].

سابعاً: متطلبات معالجة التحديات التي تواجه المجتمع المدني والمصالحة الوطنية:

إن المجتمع المدني في العصر الحديث يعد من المكونات الأساسية لكل مجتمع ديمقراطي حداثي، يضـــطلع بدور حيوي من تعبئة الطاقات لخدمة الصـــالح العام، والمســـاهمة الفعالة في تحقيق التنمية والتقدم، حيث يشتمل في تنظيماته وأدائه لمهامه على مزايا كثيرة وفوائد متعددة، ومن أجل بناء مجتمع

---

(1) إحميد، المصالحة الوطنية الليبية طريق السلام لبناء الدولة – عين ليبيا . ص3. ومنشور على الموقع التالي: httpsill www.eanlibya.com

(2) زحلوق، *دور المصالحة الوطنية في مواجهة مظاهر العنف في المجتمع الليبي*، مرجع سابق، ص316.

(3) بدرية صالح عبد الله، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام 2011 –2021، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، الجزء الأول، بغداد، 2022، ص19.

(4) على حسن أبوبكر يونس، وامهيدى محمد الشيباني، *العدالة الانتقالية كطريق للمصالحة الوطنية في ليبيا بين المقتضيات والتحديات*، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، الاصلاح الوطني في ليبيا – الفرص والتحديات، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، 2021، ص149.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

مدنى فعال في ليبيا يجب أن تكون هناك مبادئ وقواعد قانونية وسياسية تسمح بتفعيله وإعطائه الضمانات الكافية لحركته ونشاطه[1]. ولتحقيق ذلك يجب العمل على توفير إطار ثقافي واجتماعي واقتصادي يضمن ممارسة المجتمع المدني لأدواره بفاعلية ونشاط.

إن المصالحة الوطنية هدف استراتيجي، وهى حوار وطني اجتماعي مفتوح وشفاف ومسئول بين الليبيين، ولنجاح هذه المصالحة لابد من إعادة ثقافة التماسك الاجتماعي، والاهتمام بملف النازحين والمهجرين، والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار، وتهيئة الظروف لإصدار الدستور، وتفعيل دور المجتمع المدني، وعدم إقصاء المكونات الاجتماعية الأخرى من المشاركة في الحياة السياسية، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وبناء الجيش والشرطة، وتأمين الحدود، ونشر ثقافة الحوار الوطني[2]. إن الغاية المتمثلة في تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا من خلال الدور المحوري الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال، والذى يحتاج لتظافر الجهود والإرادة الصادقة والعزيمة القوية من الليبيين جميعاً، بالرغم من أن الواقع على الأرض لا تزال تواجهها العديد من الصعوبات والتحديات التي تقف حائلاً دون تحقيق هذه المطالب، والتي يطمح لها كل الليبيين، وهو ما يستوجب معرفة هذه التحديات ورصدها[3].

ولمعالجة العقبات التي تقف دون المصالحة الوطنية يتطلب ما يلي:

1. دعم المصالحة الوطنية وإشراك مؤسسات المجتمع المدني ونشر ثقافة التسامح.
2. تحقيق التعايش السلمى بين الليبيين، وتوحيد الجهود لبناء المجتمع بدلاً من الصراع.
3. رأب الصدع بين الأطراف المتحاربة، وإعادة اللحمة، وتحقيق الأمن والاستقرار.

---

(1) موسى، *التحديات التي تواجه المجتمع المدني في ليبيا*، مرجع سابق، ص150- 152.

(2) إلياس امحمد مسعود شريحة، أثر المصالحة الوطنية على الاستقرار الاجتماعي في بناء الدولة الليبية، *مجلة الجبل العلمية*، جامعة الزنتان، العدد الخامس، ديسمبر 2022، ص8.

(3) يونس، والشيباني، *العدالة الانتقالية كطريق للمصالحة الوطنية في ليبيا بين المقتضيات والتحديات*، مرجع سابق، ص146.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

4. إيجاد إرادة وطنية والتصدي للتدخلات الخارجية، والتنديد بحالة الانقسام والإقصاء، والدعوة إلى تحقيق السلم الاجتماعي، والحوار الوطني الهادف[1].

5. تسخير وسائل الإعلام لدعم المصالحة الوطنية، وتعميقها في النفوس، ونزع خطاب الحقد والكراهية والعنصرية والقبلية، وإعادة النظر في الإعلام الخاص وتصويبه، والتحلي بالمصداقية وشرف المهنة، ونقل الأخبار بلغة لا تجرح المشاعر، ولا تميز بين أبناء الوطن الواحد.

وحتى ينجح مسار العدالة الانتقالية كألية للمصالحة الوطنية في ليبيا لا بد من توفر شروط مادية ومعنوية، خصوصاً باعتبار المواطن الليبي أقرب للصفح والعفو منه إلى الحقد والكراهية والانتقام، وأهم هذه الشروط كالآتي:

1. التعويض وجبر الضرر بما لحق المتضررين من انتهاكات مادية ومعنوية، وإعادة إعمار ما دمرته الحرب.

2. المحاسبة والقصاص، وإجراء المحاكمات الجنائية من خلال قضاء عادل ونزيه، سواء تمت هذه المحاكمات عبر محاكم محلية أو دولية أو حتى مختلطة[2].

3. معرفة الحقيقة حول الأسباب والظروف التي ارتكبت خلالها التجاوزات والجرائم.

4. إعادة هيكلة الأجهزة والمؤسسات المشتبه بارتكاب منتمين إليها بالانتهاكات والتجاوزات وإصلاحها.

ثامناً: أهم مبادرات المجتمع المدني وأوجه القصور في تعزيز المصالحة الوطنية:

تقدمت مؤسسات المجتمع بليبيا بعدة مبادرات يمكن تصنيفها كالآتي:

1. مبادرة النظام السابق في عام 2007، حيث طرحت فكرة المصالحة الوطنية بين الدولة والسجناء السياسيين، الذين كانوا يحملون فكر أيديولوجي معين، حيث وضعوا جملة من مطالب كان أهمها: انتخاب جمعية وطنية لإعداد دستور البلاد – اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين بدون استثناء – إعلان العفو عن الليبيين المهجرين، والسماح بعودتهم، مع إعطاء الضمانات بعدم المساس بهم،

(1) شريحة، أثر المصالحة الوطنية على الاستقرار الاجتماعي في بناء الدولة الليبية، مرجع سابق، ص9.
(2) الكماشي، *المصالحة الوطنية في ليبيا الواقع والمأمول*، مرجع سابق، ص261.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

حيث أوقت هذه المبادرة ببعض المطالب على رأسها إطلاق سراح عدد كبير من السجناء، وتبيض السجون الليبية خلال عامين من بدء الحوار[1].

2. مبادرة "تجمع لأجلك يا ليبيا" ترعاها الجمعية التونسية الليبية للتضامن والأعمال الخيرية، وتهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية بدأ بملف النازحين الليبيين داخل ليبيا وخارجها، وتمكين نصف مليون لاجئ بتونس من العودة إلى ليبيا.

3. مبادرة مجموعة الحوار الوطني من المثقفين والأكاديميين من خلال إقامة المؤتمرات والندوات والحوارات الوطنية لتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وتكوين لجان تقصي حقائق، والاحتكام إلى الشريعة الإسلامية والعرف الاجتماعي، وتفعيل دور وزارتي الدفاع والداخلية في ضرورة جمع السلاح وتقنينه[2].

4. مبادرة المجلس الرئاسي الليبي للمصالحة الوطنية: تعد هذه المبادرة مشروعاً استراتيجياً يهدف إلى إنهاء الانقسام والمحافظة على النسيج الاجتماعي، وجبر الضرر، حيث تركز المبادرة على خطوات تنظيمية وتشريعية ومجتمعية، لتجاوز صراعات الماضي، والتمهيد للاستقرار الدائم في الدولة.

5. مبادرة بعثة الأمم المتحدة: حيث قامت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالتعاون مع السلطات الوطنية الليبية، والمجالس المحلية، وبعض مؤسسات المجتمع المدني، لدعم الجهود لتفعيل المصالحة الوطنية، وتشجيع الحوار، وركزت هذه المبادرة على وحدة ليبيا، والحفاظ على الأمن، وعودة الجيش والشرطة.

نجحت بعض التجارب في مجال المصالحة المحلية عبر منظمات المجتمع المدني، فهنا يجب الوقوف عندها بالرغم من محدوديتها وهي كالتالي:

1. إحدى هذه التجارب كانت في الكفرة جنوب شرق ليبيا، حيث نجحت منظمة محلية في التوسط لحل نزاع قبلي طويل الأمد بين قبيلتين رئيسيتين في المنطقة، تسبب في سقوط عدد من الضحايا،

(1) ابورونية، *مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية بليبيا*، مرجع سابق، ص11.
(2) المرجع نفسه، ص13.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

وتدمير بعض الممتلكات، وتم حل الخلاف بسلسلة من الجلسات والحوارات والوساطة استمرت لعدة أشهر من خلال إشراك شيوخ القبائل والحكماء في عملية الوساطة[1].

2. تجربة أخرى في مدينة مصـــراته، حيث عملت عدة منظمات مدنية على المصـــالحة بين عائلات تأثرت بالأحداث في 2011، وطورت برنامجاً شاملا للمصالحة تضمن جلسات حوار بين العائلات المتضـــررة، فتم إعادة بناء الثقة والعلاقات الاجتماعية، ونجح البرنامج الذي اســتغرق قرابة العامين في تحقيق المصالحة الحقيقية، وإعادة التماسك الاجتماعي للمدينة.

وعلى ضـوء ذلك وبالنظر في المشـهد السـائد في ليبيا، فإن مسـارات الحوار والمصـالحة والتقارب بطيئة الخطوات، وتفتقر للجدية، بسـبب انغلاق بعض الأطراف السـياسـة على نفسـها، وعدم انفتاحها بصـــورة تامة على الأطراف الأخرى، وعدم تقبل الرأي الآخر، وكذلك التعنت والعناد الســياســـي فيما بينها[2]. مما ينتج عن ذلك عدة خيارات:

الأول: مضي الأطراف الليبية المتصارعة قدماً في ملف المصالحة، وهو الخيار الأمثل والأفضل.

الثاني: حدوث انقسامات واصطفافات جديدة بين القوى السياسية، مما يزيد المشهد تعقيداً.

الثالث: تعثر الاتفاق بين الأطراف المتصارعة، والعودة إلى المربع الأول، وتعميق الإحباط واليأس.

تاسعاً: أوجه القصور في مبادرات المجتمع المدني وعدم تنفيذها:

إن إسـهام بعض مؤسـسـات المجتمع المدني في عملية المصـالحة الوطنية عبر المبادرات التي تقدمت بها يعد خطوة في ترسـيخ وحدة الجبهة الداخلية، وتحقيق الاسـتقرار السـياسـي المجتمعي، في حين أن معظم هذه المبادرات لم تتمكن من تحقيق أهدافها بســبب أوجه القصـــور التي قوضـــت من مساعيها في إنجاز المصالحة الوطنية، والتي تتمثل في الآتي[3]:

1. التركيز على قضـــايا معينة على حســـاب قضـــايا أخرى، لا تقل أهمية عنها، كالمطالبة بعودة المهجرين الليبيين بالخارج إلى ليبيا، وعدم التطرق لعودة بعض النازحين بالداخل إلى مدنهم وقراهم.

---

(1) التاورغي، *المصالحة المجتمعية، تجربة الكفرة*، مرجع سابق، ص116.

(2) الكماشي، *المصالحة الوطنية في ليبيا الواقع والمأمول*، مرجع سابق، ص220.

(3) ابورونية، *مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية بليبيا*، مرجع سابق، ص13.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

2. تقويض هذه المبادرات وعدم فهمها من بعض المسؤولين في منظمات المجتمع المدني، وهؤلاء يربطون بسوء فهم بين المصالحة الوطنية والحقوق الشرعية في حالات كثيرة، رغم أن الأمر مختلف تماماً، فكل من له حق شرعي بسبب جناية مكفول له بحكم القانون.
3. عدم الجرأة في طرح القضايا الخلافية، وافتقار هذه المؤسسات لرؤية موحدة لإنهاء الخلاف ومتطلباته، واتخاذ مواقف حادة تدعو إلى القطيعة، وهو اتجاه انعزالي يغلب عليه طابع التسييس، والتأثر بالمواقف، وعدم الاستقلالية[1].
4. معظم المبادرات تأتى على ذكر وزارتي الدفاع والداخلية دون القطاعات الأخرى، مما أدى إلى إخفاق هاتين المؤسستين في عرض آليات للتطبيق العملي، بما يضمن معالجة الخلاف القائم، وخاصة مع جهات أخرى شرعية، قد يكون لها دور إيجابي في المصالحة الوطنية.

المحور الثالث: المجتمع المدني في ليبيا والمصالحة الوطنية "رؤية مستقبلية":

من أجل بناء مجتمع مدني فعال في ليبيا يجب أن تكون هناك مبادئ وقواعد قانونية وسياسية تسمح بتفعيله واعطائه الضمانات الكافية لحركته ونشاطه، ويمكن تحقيق ذلك من خلال العمل على توفير إطار ثقافي واجتماعي واقتصادي على نحو واسع، يضمن ممارسة مؤسسات المجتمع المدني لأدوارها بفاعلية ونشاط، من خلال تأسيس دولة حديثة على أسس مدنية، تنشأ فيها السلطة وفق آليات وقواعد ديمقراطية، تسعى لتعزيز قيم الحرية والمساواة والعدالة، واحترام حقوق الإنسان، وتوحيد مكوناتها وحماية تنوعها الثقافي والحضاري والتربوي على أساس المواطنة والمساواة بهوية وطنية مشتركة، من خلال الاستفادة من كل الفرص التي تقدمها الدولة الحديثة[2].

ورغم التحديات الجسيمة يمتلك المجتمع المدني الليبي فرصاً مهمة للتطوير والنمو في المرحلة القادمة، فالإرث الثقافي والاجتماعي الذي يحتوى على آليات تقليدية قوية للمصالحة وحل النزاعات يمكن الاستفادة منها وتطويرها، حيث يوفر أساساً متيناً لبناء هذه المصالحة الأكثر فاعلية، وقبولاً في

(1) موسى، *التحديات التي تواجه المجتمع المدني في ليبيا*، مرجع سابق، ص148.
(2) أحمد، وأحمد، المجتمع المدني وأثره على الأمن القومي الليبي، مرجع سابق، ص683.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

المجتمع، إضـــافة إلى ذلك يمكن الاســتفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة لتطوير أســاليب عمل حديثة، وتوســيع نطاق تأثير تلك الأســاليب، من خلال الحوار والمشــاركة المجتمعية، كما أن هناك اهتماماً دولياً متزايداً بالوضـــع الراهن في ليبيا مما يزيد من فرص الدعم الفني والمالي لإنجاح قدرات المجتمع المدني، من خلال توجيه هذا الدعم بشــكل صــحيح بما يســاهم في بناء مجتمع مدنى أقوى وأكثر فاعلية في تعزيز عملية المصالحة الشاملة والتنمية المستدامة[1].

إن تحقيق مصـــالحة وطنية شـــاملة وحقيقية بين جميع الليبيين هو حلم يطمع له الجميع، لكن تحقيق هذا الحلم ليس بالأمر الهين، فالطريق إلى هذه المصـــالحة ليس ســـهلاً، بل تحول دونه عدة سدود، ونجاحها مستقبلاً يتطلب الإيفاء بشروط أساسية غير موجودة الآن وهي:

1. توفر إطار قانوني واضح لمشروع المصالحة.
2. الفصل بين مشروع المصالحة والإفلات من العقاب.
3. وجود إطار مؤسسي شرعي يعمل على تنفيذ كل الإجراءات المرتبطة بمشروع ومسارات المصالحة الوطنية في ليبيا[2].

ولتكوين مجتمع مدنى حقيقي في ليبيا مستقبلاً يجب الأخذ بالآتي[3]:

1. وضع الخطط والأولويات اللازمة لتعزيز القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني.
2. الالتزام بأســس الشــفافية، ومعالجة الخلافات الداخلية بالمصـــالحة الوطنية الواقعية، وبأســاليب ديمقراطية.
3. تصحيح صورة منظمات المجتمع المدني لدى الرأي العام مستقبلاً.
4. استثمار أموال هذه المؤسسات طبقاً للضوابط التي يتضمنها القانون.
5. الاستناد على نظام اقتصادي يرتكز على دور أكبر للقطاع الوطني الخاص، والمبادرات الفردية.

---

(1) يحيى، دور المجتمع المدني في تعزيز المصالحة الوطنية الليبية: التحديات الأمنية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في ليبيا المعاصرة، مرجع سابق، ص361..

(2) الكماشي، *المصالحة الوطنية في ليبيا الواقع والمأمول*، مرجع سابق، ص228.

(3) موسى، *التحديات التي تواجه المجتمع المدني في ليبيا*، مرجع سابق، ص132.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

6. ضـرورة تقيد السـلطات العامة بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين، وأن لهم الحق في التنظيم والتفكير والتعبير وتوسيع قاعدة الثقافة المدينة.

إن الوضـــع الراهن في ليبيا الآن يجعل من دور مؤســـســـات المجتمع المدني في تعزيز العدالة الانتقالية وصـولاً إلى المصـالحة الوطنية، وان توافرت قواعدها وآلياتها، غاية صـعبة التحقيق، وإن تم تفعيلها فقد يتم التشكيك في شفافيتها، لذلك لابد من إعادة ترتيب الأوراق داخل البيت الليبي، من خلال محاولة تصـــحيح الأخطاء، وجبر الضـــرر، والمســـاهمة في بناء مجتمع متعايش من كافة شـــرائح المجتمع، يتقبل الآخر، ويشـــارك في بناء دولة حديثة على أســـس ديمقراطية لا تتكرر فيها أخطاء وأخطار الماضـي[1]. فسـتظل المصـالحة الوطنية الليبية شـبه معطلة، لأننا لا زلنا عالقين بمشـاربنا ونوازعنا ومصـالحنا وقلة وعينا وسوء تقديرنا، وإلى حين تخلصـنا من هذه العوائق سيلوح لنا بر الأمان في الأفق، وستجد سفينتنا التي تتقاذفها أمواج النزاع مرفأً لترسو عليه بسلام.

خاتمة البحث:

من خلال هذه الدراسـة التحليلية والشـاملة لدور المجتمع المدني في تعزيز المصـالحة الوطنية في ليبيا، واســـتناداً على الإطار المفاهيمي والواقع الميداني والتحديات التي تواجه الدولة الليبية منذ عام 2011 والى الآن، فقد توسـعت منظمات المجتمع المدني بشـكل كبير في ضـوء فراغ سـياسـي وأمنى وضعف في مؤسسات الدولة، ما جعل أداء هذه المنظمات متفاوتاً بين دور تنموي حقيقي ودور محدود في تحقيق المصـــالحة الوطنية، نتيجة تضـــارب التشـــريعات، وتداخل الأجندات الخارجية، وانتشـــار السـلاح، وغياب الرقابة، فهذه الصـعوبات تُبقي الآفاق متاحة إذا ما توفرت الإرادة الوطنية عبر إطلاق مؤتمر جامع لا يسـتثنى أحداً، وإنشـاء هيئة مسـتقلة للمصـالحة والعدالة الانتقالية بكامل التراب الليبي، هدفها المصـالحة المجتمعية، وركيزتها الأساسية بناء ليبيا جديدة أكثر استقراراً وتماسكًا، وقد توصـلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج، وهي كالتالي :

(1) يونس، والشيباني، العدالة الانتقالية كطريق للمصالحة الوطنية في ليبيا بين المقتضيات والتحديات، مرجع سابق، ص149.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

1. يســـهم المجتمع المدني في تعزيز المصـــالحة الوطنية عبر تفعيل المشـــاركة المجتمعية، وتوعية المواطنين، وتبنى المواطنة الفاعلة.
2. نجح المجتمع المدني في ليبيا في لعب أدوار محورية ومتعددة في عملية المصـــالحة والســـلام رغم التحديات الجسيمة التي تواجه البلاد لأكثر من عقد من الزمن.
3. بينت الدراســة على أن المجتمع المدني يملك مجموعة متنوعة من الآليات الذاتية للمصـــالحة التي تجمع بين الحكمة التقليدية والتقنيات الحديثة في مجال حل النزاعات وبناء السلام.
4. عدم وجود تكامل تمام بين جهود المجتمع المدني والجهود الحكومية، مع غياب إرادة ســـياســـية صـــادقة لتطبيق العدالة الانتقالية والمصـــالحة الوطنية على أرض الواقع وإخفاقها في معالجة هذا الملف.
5. الصـــعوبة في عملية الانتقال الديمقراطي كونها شـــاملة ومعقدة، وتشـــمل جوانب مختلفة، وعادة ما يحدث التصادم والتعارض عند تطبيقها.
6. الإخفاق في خلق بيئة داعمة لاستمرار الأنشطة المجتمعية، وبرامج التدريب وتقديم التسهيلات.
7. ضعف الجانب الإعلامي بأهمية ودور المؤسسات المدنية في خدمة المجتمع وتأهيل أفراده، وتبيان ما تقوم به هذه المؤسسات من مشاركة في عملية المصالحة الوطنية.

التوصيات:

في ختام هذا البحث يوصي الباحث بما يلي:

1. وضـع إطار قانوني واضـح ومنظور وشـامل للعمل المدني بخطوة أساسية ومحورية لتمكين المجتمع المدني من أداء أدواره بفعالية.
2. توفير الحماية الأمنية الكافية للمنظمات والناشـطين، وضـمان محاسـبة سـريعة وعادلة للمعتدين، وتطوير آليات التعاون الأمني مع هذه المنظمات، وخاصـــة في المناطق الحســـاســـة، والمعرضـــة للخطر.
3. تعزيز الشراكة الحقيقية والفعالة مع المجتمع المدني في المجالات الحيوية مثل المصـالحة الوطنية، والتنمية المجتمعية، وحقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، والحوكمة الرشيدة.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

4. نشـــر ثقافة الحوار والعفو ونبذ الحقد والكراهية بين أبناء الوطن من خلال تنظيم الملتقيات والندوات وورش العمل داخل المجتمع حول ثقافة الحوار والمصـــالحة الوطنية، وإدراج مناهج تعليمية وتربوية تسهم في نشر ثقافة التسامح والصلح والتصالح.
5. إنشـــــاء فريق عمل وطني من الأكاديميين بالجامعات الليبية ومراكز البحث العلمي ورجال الدين والإعلام والشخصيات الوطنية البارزة لمتابعة المصالحة الوطنية، ومعالجة الصعوبات التي تظهر أثناء تنفيذها واقعياً.
6. الحد من تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في الشأن الليبي، والدفع باتجاه إنجاح الجهود السياسية لمعالجة الإشكال بين الأطراف عبر الحوار "الليبي الليبي"، بعيداً عن الاحتكام للسلاح.
7. ضـرورة توحيد مؤسـسـات الدولة، والاسـتفادة من المقومات والعوامل المتاحة المتوافرة لهذه الدولة، والتي يمكن استغلالها والاستفادة منها في دعم المصالحة وبلوغ نجاحها.
8. الدعوة إلى تفعيل قانون العفو العام، والإسراع في تنفيذه حفاظاً على النسيج الاجتماعي للبلد.
9. دعم وتمويل برامج شـــاملة لتبادل الخبرات والتجارب بين المجتمع المدني والحكومة من جهة، وبينه وبين نظرائه في دول أخرى للاســـتفادة من التجارب الناجحة والدروس الحيوية لهذه الدول، وتطوير أعمال مبتكرة تتناسب مع الحالة الليبية.
10. ضـرورة اعتماد ثقافة الديمقراطية تعتمد على التنوع والتعددية والمشـاركة لجميع فئات المجتمع في العملية السياسية ونجاحها.
11. الاسـتفادة من تجارب الدول التي سـبقتنا في طرح المشـاكل بشـكل شـفاف وتطبيق قانون العدالة الانتقالية وصولاً للمصالحة الشاملة.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

قائمة المراجع:

الكتب والرسائل العلمية ومستندات المؤتمرات:

الأنصاري، عبد الحميد. الشورى وأثرها في الديمقراطية. القاهرة: دار الفكر العربي، 1996.

البسكري، محمود مصطفى، وزينة كامل كاره. "دور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير وتحديث التعليم في ليبيا". ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الأول للجمعية الليبية لمناهج واستراتيجيات التدريس، 6–7 يوليو 2021.

الشماس، عيسى. المجتمع المدني "المواطن والديمقراطية". دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2008.

عبد الوهاب، أيمن محمود. "دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي". رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2011.

عمر، سالم دينار علي، وميلاد محمد ميلاد الشاطر. "مقاربة التجارب الأفريقية للمثالحة الوطنية في ليبيا (دراسة لحالتي رواندا وأوغندا)". ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الأول: تحديات بناء الدولة الليبية بين الواقع والآفاق، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، نوفمبر 2020.

عمران، آمنة مصطفي علي. "دور مؤسسات المجتمع المدني في المحافظة على البيئة في ليبيا (زليتن دراسة حالة)". ورقة مقدمة في المؤتمر الثاني لعلوم البيئة، كلية الآداب زليتن، الجامعة الأسمرية، ديسمبر 2015.

يونس، علي حسن أبوبكر، وامهيدي محمد الشيباني. "العدالة الانتقالية كطريق للمصالحة الوطنية في ليبيا بين المقتضيات والتحديات". ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الثاني: الإصلاح الوطني في ليبيا، الفرص والتحديات، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، 2021.

الدراسات والمقالات في المجلات العلمية:

ابورونية، حميدة ميلاد. "مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية بليبيا: بين الرؤية وآليات العمل". ورقة علمية مستقلة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، 2014.

أحمد، خالد مفتاح، وعلي مفتاح أحمد. "المجتمع المدني وأثره على الأمن القومي الليبي". المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (2025). https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الأشتر، إبراهيم. "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الليبي". مجلة أصالة (الجمعية الليبية لعلوم التربية)، ع. 6 (ديسمبر 2022). https://alasala.alandalus-libya.org

بالليل، علي محمد. "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في ليبيا". مجلة العلوم الإنسانية والعلمية والاجتماعية (جامعة المرقب، كلية الآداب قصر الأخيار)، ع. 1 (2016).

بوغندورة، عازه عمر. "ليبيا والمصالحة الوطنية". مجلة المختار للعلوم الإنسانية (جامعة عمر المختار)، ع. 29 (2018).

التاورغى، عبد السلام. "المصالحة المجتمعية، تجربة الكفرة". مجلة دراسات محلية، مج. 5، ع. 2 (2023).

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

جبوده، بدر سعيد عبد الله. "منظمات المجتمع المدني الليبية وتمكين الشباب". مجلة القرطاس (كلية التربية يفرن، جامعة الزنتان)، مج. 6، ع. 26 (مارس 2025).

زحلوق، أميرة محمد. "دور المصالحة الوطنية في مواجهة مظاهر العنف في المجتمع الليبي". مجلة الأصالة، مج. 2، ع. 8 (ديسمبر 2023).

شريحة، إلياس امحمد مسعود، أثر المصالحة الوطنية على الاستقرار الاجتماعي في بناء الدولة الليبية، مجلة الجبل العلمية، جامعة الزنتان، ع. 5 (ديسمبر 2022).

عبدالله، بدرية صالح. "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام 2011–2021". مجلة العلوم القانونية والسياسية (بغداد)، مج. 11، ع. 2، ج. 1 (2022).

الكماشي، عادل إبراهيم. "المصالحة الوطنية في ليبيا الواقع والمأمول". مجلة علوم التربية (ليبيا)، ع. 17 (سبتمبر 2024).

محرز، رانيا الصادق. "دور منظمات المجتمع المدني في دعم العملية الانتخابية (ليبيا أنموذجاً)". مجلة الأصالة، مج. 4، ع. 10 (ديسمبر 2024). https://alasala.alandalus-libya.org

مرجين، حسين سالم. "المجتمع المدني في ليبيا بعد ثورة 2011: المفهوم والمدلول والرؤية المستقبلية". مجلة رواق المعرفة (كلية التربية جنزور)، ع. 10 (2015).

المفترش، علي عبدالله. "إسهامات منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعي بحقوق المرأة في المجتمع الليبي". مجلة علوم التربية (الأكاديمية الليبية للدراسات العليا طرابلس)، ع. 17 (سبتمبر 2024).

مهذب، سعاد محمد. "دور مجالس المصالحة الوطنية في الواقع الاجتماعي الليبي: دراسة ميدانية بمنطقة الجبل الغربي". مجلة العلم المبين، ج. 1، ع. 15 (ديسمبر 2023).

موسى، هند عبد القادر حسين. "التحديات التي تواجه المجتمع المدني في ليبيا". مجلة دلالات، ع. 10 (مارس 2024). https://j.ta.edu.ly/delatat/index

يحيي، أبوعجيلة رجب عبدالله. "دور المجتمع المدني في تعزيز المصالحة الوطنية الليبية: التحديات الأمنية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في ليبيا المعاصرة". مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد، مج. 1، ع. 2 (2025).

المصادر الإلكترونية والتقارير:

طرنيش، محمد رجب. "العمل الأهلي في ليبيا". منتدى ليبيا، 15 مايو 2014. www.LibyaForum.org

مركز الجزيرة للدراسات. "المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا: صراع القبيلة والدولة (الجزء الثالث)". https://studies.aljazeera.net.2024

"مستقبل المصالحة الوطنية في ليبيا: ركيزة أساسية نحو الاستقرار". ليبيا 24. 2025. https://libya24.tv/2025/07/06/11829

"مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا". مركز الإمارات للسياسات 2023 .(ICSS). https://icss.ae/studies/view

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)